ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

شمال إفريقيا.. في عين العاصفة

- كيف يتعامل الجوار الأفغاني مع عودة "طالبان"؟
- زيارة "بينيت" المقبلة إلى مصر.. فرص وقيود
- دلالات طرح شركة العاصمة الإدارية في البورصة
- تأثيرات محتملة لقوائم "السفر" البريطانية على مصر

SEP 2021
العدد (32)
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار،بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها-دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

/ecsstudies
ecss.com.eg

تقديرات مصرية

شمال إفريقيا..
في عين العاصفة

ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

في هذا العدد ..

قضايا السياسات العامة

دلالات طرح شركة العاصمة الإدارية في البورصة

صفحة 42

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (32) - 15 سبتمبر 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- عقدة الدساتير فى شمال إفريقيا

قضايا دولية 10

- كيف يتعامل الجوار الأفغاني مع عودة "طالبان"؟

قضايا الأمن والدفاع 16

شمال إفريقيا.. في عين العاصفة (ملف العدد)

- قانون انتخاب الرئيس.. اختراق أم تعقيد لمسار ليبيا؟
- إلى أين تتجه تونس بعد تمديد قرارات 25 يوليو؟
- التداعيات الإقليمية لقطع العلاقات الجزائرية-المغربية
- زيارة "بينيت" المقبلة إلى مصر.. فرص وقيود
- المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لدول شمال إفريقيا

قضايا السياسات عامة 42

- دلالات طرح شركة العاصمة الإدارية في البورصة
- عوائد متعددة لتعزيز منظومة النقل البيئي في مصر

قضايا نوعية 52

- تطورات ملحوظة للعلاقات الاقتصادية بين مصر وروسيا
- توقعات متشائمة للاقتصاد الأفغاني بعد حكم "طالبان"

كيف يفكر العالم؟ 62

- تأثيرات محتملة لقوائم "السفر" البريطانية على مصر

الافتتاحية

عقدة الدساتير فى شمال إفريقيا

* د. جمال عبدالجواد

جذب إقليم شمال إفريقيا اهتمامنا في هذا العدد الجديد من "تقديرات مصرية". الأزمات في هذا الإقليم ليست جديدة، لكن الجديد هو التزامن بين عدد من التطورات التي يمثل كل منها في حد ذاته أزمة حقيقية. هناك أولًا الأزمة الليبية القديمة، التي لا تكف عن التجدد. لقد مات العقيد "القذافي" وسقط نظامه منذ أكثر من عشر سنوات، ومن وقتها يحاول الفرقاء الليبيون الاتفاق على قواعد تأسيس نظام سياسي جديد.

هناك عدة عقد تعترض مسار بناء نظام سياسي جديد في ليبيا من أبرزها في هذه المرحلة هي الانتخابات. من له حق الترشح؟ وما إذا كانت القاعدة هي استبعاد بعض الفئات، أم إتاحة الفرصة كاملة للجميع؟ أين يقع مركز ثقل النظام السياسي الناشئ؟ وكيف تتركز السلطة أو تتوزع بين المكونات الدستورية المختلفة؟ ما هو ترتيب إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، هل يتم تنظيمها تباعًا أم بشكل متزامن؟ وهل سيكون الرئيس هو مركز النظام السياسي، أم أن السلطة السياسية ستتركز في البرلمان، فيما يحتل الرئيس مكانة ثانوية؟ كيف سيتم اختيار الرئيس، وما إذا كان سيتم انتخابه مباشرة من الشعب، بما يمنحه شرعية شعبية مساوية في مصدرها لشرعية البرلمان، أم أنه سيتم انتخابه من جانب نواب الشعب، بما يجعل شرعيته أقل أصالة، ما دامت مستمدة من شرعية البرلمان؟.

يبدو الجدل الدائر في ليبيا كما لو كان مركزًا على قانون الانتخابات، فيما هو في الحقيقة يتركز حول الدستور الليبي الذي لم يتم الاتفاق عليه حتى الآن، والذي سيمثل الاتفاق على القواعد الحاكمة لإجراء الانتخابات خطوة شديدة الأهمية في اتجاه الاتفاق على القواعد الدستورية التي ستحكم البلاد بمقتضاها لاحقًا.

التحرك غربًا، والنظر في التطورات السياسية الجارية حاليًا في تونس؛ يبين أهمية وحساسية الجدل الدائر في ليبيا. فقد حسم التونسيون عقدة الانتخابات، منذ زمن طويل، لكنهم أخفقوا في حسم سؤال الدستور، الذي عاد يلح عليهم من جديد. فالعبرة في أي نظام سياسي ليست بوجود نص دستوري مكتوب، لكن بما إذا كانت المؤسسات والترتيبات المنبثقة من الدستور تعمل بكفاءة وتناغم تجعل الجميع حريصًا على احترام الدستور ومواصلة العمل به.

لا يبدو أن الدستور التونسي، وما ينبثق عنه من مؤسسات وترتيبات سياسية، يحظى بتقدير وحرص التونسيين. فعندما قام الرئيس "قيس بن سعيد" بتعطيل عمل مؤسسات دستورية، وأخذ في يده سلطات وضعها الدستور في يد هيئات أخرى، فإن ذلك لم يثر سوى الارتياح في أوساط الأغلبية من التونسيين، ولولا هذا ما كان الرئيس التونسي ليتمكن من مواصلة حملة الإصلاح التي بدأها، ومن تمديد إجراءات الخامس والعشرين من يوليو إلى أجل غير مسمى.

فالتونسيون بعد عشرة أعوام يعودون لطرح سؤال الدستور من جديد، والسؤال الحقيقي في تونس ليس عن موعد انتهاء الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس "قيس بن سعيد"، وإنما عن التعديلات الدستورية الضرورية لإنهاء الأزمة في تونس. فالمؤكد هو أن أي بلد يحتاج إلى دستور، وأن وجوده هو أفضل كثيرًا من غيابه، لكن أي دستور؟ وكيف يتم بناؤه؟ هذه هي الأسئلة الصعبة التي تواجه الإخوة في تونس، كما تواجه الإخوة في ليبيا.

لو واصلنا التحرك غربًا سنجد أن أزمات الشمال الإفريقي متواصلة. الأزمة التي نتحدث عنها هذه المرة هي أزمة في العلاقات بين الشقيقتين المغرب والجزائر، أما أحدث مظاهرها فتتمثل في قرار الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، بسبب ما اعتبرته الحكومة الجزائرية تدخلًا هدامًا في شئونها.